The relationship between criminal responsibility and social responsibility from the perspective of Iraqi journalists

العلاقة بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الصحفيين العراقيين

احمد عبد الواحد كاظم[١]

Ahmed Abdul Wahid Kadhim[١]

ا.د . ليث بدر يوسف[٢]

Prof Dr.Layth Bader Yousif[٢]

كلية الاعلام – جامعة بغداد / بغداد/العراق [1,2]

College of Media - University of Baghdad / Baghdad / Iraq [1, 2]

[١]ahmedali898ab@gmail.com

drlaeth@comc.uobaghdad.edu.iq[٢]

الملخّص

هدفت الدراسة إلى تحديد المسؤوليات الجزائية التي تحكم الممارسات الإعلامية العراقية كما يقدرها الصحفيين العراقيين، وتوضيح درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها نحو المجتمع العراقي، وتحديد التداخلات التي تظهر بين الممارسات الجزائية والممارسات الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية، وذلك من خلال الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي عبر تطبيق استبانة من (٢٤) عبارة موزعة على أربع مجالات، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية من (٢٠٠) صحفي، وتوصلت الدراسة على أن المبحوثين يقدرون طبيعة المسؤولية الجزائية التب تحدد عمل وسائل الإعلام العراقية بدرجة مرتفعة، وأن درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها تجاه المجتمع منخفضة وفق تقديرات الصحفيين

الكلمات المفتاحية: المسؤولية، المسؤولية الجزائية، المسؤولية الاجتماعية، الصحفيين العراقيين.

Abstract

The study aimed to identify the criminal responsibilities that govern Iraqi media practices as estimated by Iraqi journalists, clarify the degree of commitment of Iraqi media to their responsibilities towards Iraqi society, and identify the overlaps that appear between criminal practices and social practices of Iraqi media, by using the descriptive analytical approach through applying a questionnaire of (24) statements distributed over four areas, by applying it to a random sample of (200) journalists. The study concluded that the respondents estimate the nature of the criminal responsibility that determines the work of Iraqi media to a high degree, and that the degree of commitment of Iraqi media to their responsibilities towards society is low according to the estimates of journalists.

Keywords: Responsibility, Criminal Responsibility, Social Responsibility, Iraqi Journalists.

المقدمة

تمثل الحياة الإنسانية جملة من التفاعلات بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين والمجتمع، من جهة أخرى، وخلال هذا التفاعل تلعب الضوابط القانونية والجزائية دوراً هاماً، فمن خلالها يتحدد المقبول قانونياً من تلك الممارسات المخالفة للقانون، وهي النسق العام الذي يضمن الحقوق الفردية والجماعية والمحك الذي يتم عبره الحكم على السلوك الإنساني وتحديد مدى توافقه مع هذه الأنظمة وانسجامه معها.

وتعتبر القوانين الجزائية بمثابة الرادع الأساسي الذي يتم من خلاله ضبط النشاط الإنساني ومنعه من الانزلاق نحو الجنوح الاجتماعي من خلال الممارسات الخارجة عن القانون أو المعارضة له بشكل أو بأخر، فالرادع القانوني يمثل إحدى أدوات الضبط الاجتماعي الفعالة التي تهدف على تحصين المجتمع من الجريمة بمختلف أنواعها، وذلك كون الخشية من العقاب والرهبة منه تساعد على تحصين الأفراد من الأخطاء والمرتكبات الجرمية.

وخلال إجراءات الضبط القانوني هذه يتم التركيز بشكل كبير على الوقاية من المسؤولية الجزائية بصورة أكبر من الإجراءات العقابية، لكون هذه الإجراءات تحمل أبعاداً أكبر من مجرد معاقبة المخلين بالقوانين والأنظمة، إلى السعي للحد من الممارسات الجنائية السلبية والجرائم بشكل عام، وهو ما يعطي الجوانب التوعوية والوقائية أهمية كبيرة، وخلال ذلك يظهر دور وسائل الإعلام كفواعل اجتماعية مؤثرة في مسألة التوعية القانونية تلك، حيث يتم اللجوء إليها بشكل مكثف لتعريف المواطنين بحقوقهم القانونية وواجباتهم، وتوعيتهم بالمخالفات القانونية وما يترتب عليها من مسؤولية جزائية مما يقيهم من خطر الوقوع تحت الطائلة الجزائية عن غير علم مسبق.

مشكلة الدراسة

يواجه عمل الإعلام العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق أدائه ومن الممكن أن تحد من حرية الإعلاميين وإمكانيتهم على تغطية الأحداث والقضايا التي تدور في مجتمعهم المحيط، وتمثل المسؤولية الجزائية التي من المحتمل أن يقع فيها الإعلامي إحدى الصعوبات التي تطرح نفسها بشكل دائم خلال هذا العمل، إلا ان هذه المسؤولية قد تتعارض في بعض الأحيان مع المسؤولية الاجتماعية المترتبة على العمل الإعلامي جراء العقد الاجتماعي وميثاق العمل الصحفي الذي يفرض على الإعلاميين أن يكونوا خط الدفاع الأول عن المجتمع، والمعنيين بإيصال قضاياه وتسليط الضوء عليها.

ومنه فإن إشكالية الدراسة الحالية تتبلور في تحديد الفواصل بين المسؤولية الاجتماعية المخولة للإعلاميين في إطار عملهم الإعلامي وبين المسؤولية الجزائية التي من الممكن ان يتعرضوا لها خلال هذا العمل، وذلك عبر الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة التي تتحدد بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية وفق ما يدركها الصحفيين العراقيين؟

ويتفرع عنها التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة المسؤوليات الجزائية التي تحدد الممارسات الإعلامية العراقية وفق تقديرات الصحفيين العراقيين؟
- ما درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع العراقي؟
- ما طبيعة التداخلات بين الممارسات الجزائية والممارسات الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية؟

- ما التأثيرات المتبادلة بين المسؤوليات الجزائية والمسؤوليات الاجتماعية للأداء الإعلامي العراقي؟

أهمية البحث

الأهمية بالنسبة للعلم

- من المتوقع ان تكون الدراسة الحالية مرجعاً علمياً يضاف إلى المكتبة العامة مما يمكن الدارسين الرجوع إليه في دراساتهم العلمية التخصصية.
- من المتوقع ان يقدم البحث معلومات محدثة عن طبيعة العلاقة بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية بحيث تتوضح الفواصل بينهما للقائمين بتحرير المعالجات الإعلامية الموجهة نحو التوعية الاجتماعية بالأمور التي تخص كلتا المعالجتين.

الأهمية المجتمعية

- أهمية الوعي بالمسؤولية الجزائية كونها تمثل أحد محددات التفاعل والنشاط الإنساني، ومن خلالها تتحدد الأفعال والتصرفات المخالفة للقانون والتي تترتب عليها عقوبات جزائية.
- مكانة الأعراف الاجتماعية وما يترتب عنها من مسؤوليات ضمن المجتمع، فهي جزء أساسي تتحدد من خلاله الضوابط الاجتماعية، وهو ما يجعلها بمكانة مكافئة لموقع القوانين الوضعية والالتزامات التي تنبثق عنها.
- أهمية وسائل الإعلام بوصفها إحدى مكونات الضبط الاجتماعي والتوعية، حيث تعول الجهات المجتمعية على فعالية القنوات الفضائية ووصولها الجماهيري لإحداث التوعية الاجتماعية نحو القضايا المستجدة.

أهداف البحث

- تحديد المسؤوليات الجزائية التي تحكم الممارسات الإعلامية العراقية كما يقدرها الصحفيين العراقيين.
- توضيح درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها نحو المجتمع العراقي.
- تحديد التداخلات التي تظهر بين الممارسات الجزائية والممارسات الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية.
- بيان التأثيرات المتبادلة بين المسؤوليات الجزائية والمسؤوليات الاجتماعية للأداء الإعلامي العراقي.
-

نظرية الدراسة

اعمدنا خلال الدراسة على منطلقات نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، والتي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٧ رداً على عجز النظريات السائدة حينها، وبخاصة نظرية الاستخدامات والإشباعات عن تحديد الأبعاد الاجتماعية لعمل الإعلام (جابر، ٢٠١٦م، ص٨١).

وتقر هذه النظرية بحرية الصحافة مع تحمل مسؤوليتها المدنية التي تفرضها الضوابط والإجراءات الجزائية في حالة تجاوز الحدود، فحرية الصحافة مكفولة للجميع مع رفع شعار "لا ضرر ولا ضرار"، لذلك تفضلها وتأخذ بها أغلب دول العالم (محملجي، ٢٠١٢م، ص٦٥).

وتم الإفادة من النظرية خلال الدراسة في تحديد العلاقة بين عمل الإعلام العراقي في إطار مسؤوليته الاجتماعية وقيود القوانين الجزائية التي تفرض على انتهاك الخصوصية والحرية الفردية والإساءة للدولة وغيرها من المحددات الجزائية التي من الممكن ان تعترض عمل الإعلام.

مصطلحات الدراسة

المسؤولية الجزائية

تعرف بأنها التزام الفرد بتحمل النتائج القانونية نظرًا لتوافر أركان الجريمة في عمل غير قانوني، وبالتالي تحمل الفرد للعقوبة أو التدبير الاحترازي المحدد قانونًا بحق ذلك الفرد. فالمسؤولية الجزائية هي أهلية الفرد في تحمل المحاسبة والنتائج المترتبة على عمله غير القانون (الشاوي &الوريكات، ٢٠١١م، ص٢٧٧).

المسؤولية الاجتماعية

وهي عبارة عن إقرارَ الشخص بما قام به من أعمال، وخضوعه لتحمُّل نتائج أعماله. ويعرِّفها معجم العلوم الاجتماعيَّة بأنَّها ارتباط الحقوق بالواجبات، وارتباط إشباع الحاجات وحل المشكلات بمستوى مشاركة أفراد المجتمع لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم بالاعتماد على أنفسهم (بدوي، ٢٠٠٩م، ص١٩).

الصحفيين العر اقيين

وهم الإعلاميون الذين يتولّون مهمة إعداد تقارير لإذاعتها أو نشرها في وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف والتلفزيون والإذاعة والمجلات ووسائل الإعلام الجديد (اللافي، ٢٠١٧م، ص٤١).

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (الربيعي و السراج، ٢٠١٧م) لتحديد أبرز جرائم النشر في مواد القوانين العراقية كالتشهير والسب والقذف والتحريض، والقيام بمسح تحليلي للقضايا ذات الأحكام النهائية ضد الصحفيين. وخلصت نتائج الدراسة إلى أكثر القضايا كانت المدنية والجزائية، وأكثر الجرائم المنظورة أمام القضاء العراقي هي جريمة التشهير وجريمة القذف. كما أظهرت الدراسة مدى المعاناة التي يتجرعها الصحفي العراقي في العمل الإعلامي وإمكانية مثوله في أي وقت أمام القضاء والحكم ضده بموجب مواد قانونية غامضة ومبهمة ويمكن تفسيرها تبعًا للهوى السياسي.

وهدفت دراسة فرعون (فرعون، ٢٠١٧م) إلى تحديد ضوابط المسؤولية الاجتماعية للإعلام المصري وفق تقديرات العاملين في الإعلام المكتوب، وذلك من خلال الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة جرى تطبيقها على عينة من (٥٠) صحفي تم اعتمادها بالطريقة العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى ان العمل الصحفي يتعرض لجملة من الصعوبات الخاصة بالإطار القانوني والتشريعي الذي يضمنه القانون المصري.

أما دراسة (Zhou ، ٢٠١٦، p27) فهدفت إلى تحديد آليات وضوابط التزام الإعلام الصيني بمعايير المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الصحفيين العاملين في الإعلام الإلكتروني المصري، وتمت الدراسة باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي من خلال عينة من (٧٥) صحفي، وتوصلت إلى ان الصحفيين الصينيين يقدرون سوية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة

تلتقي الدراسات السابقة فيما بينها بكونها تناولت إشكاليات مسؤوليات وسائل الإعلام الجنائية والاجتماعية، حيث تناولت بعض الدراسات المسؤولية الاجتماعية، فيما تعرضت دراسات أخرى لموضوع المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، فيما تختلف الدراسات السابقة في منهج البحث المعتمد، حيث استخدمت دراسة Zhou (٢٠١٦) منهج المسح الاجتماعي، فيما دراسة فرعون (٢٠١٧) اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، أما دراسة الربيعي وسراج (٢٠١٧) فاعتمدت المسح التحليلي.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد منهج البحث المعتمد، كما استفادت منها في تصميم أداة الدراسة.

الإطار النظري

أنواع المسؤولية في الإعلام

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة المهام التي تلتزم بها الصحافة أمام الرأي العام في مختلف مجالات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فتلتزم الصحافة في تناولها بالقيم المهنية مثل الموضوعية والحيادية والدقة والشمول والوسطية، مع تمتع الصحافة بالحرية الحقيقية التي تجعلها مسؤولة أمام المجتمع وأمام القانون. ومن ثم يقوم الصحفي المسؤول اجتماعيًا بفهم قضايا مجتمعه ومشكلاته، والاهتمام بها بما يخدم مجتمعه، من خلال مساهمته ومشاركته الفاعلة في الوصول لحلول لها، ليقوم بواجبه الاجتماعي تجاه وطنه وأبناء مجتمعه (Block، ٢٠٢٣، P3) .

المسؤولية الجزائية في الإعلام

يمثل الإعلام نشاطاً إنسانياً يتم وفق ضوابط ومحددات معينة، وهو بذلك يخضع للقوانين والأنظمة النافذة في المجتمع، وطبيعة الموضوعات والقضايا التي يتناولها الإعلام تجعل من الممكن أن يخضع النشاط الإعلامي للمساءلة الجزائية، حيث يتناول موضوعات تخص النشاط الحكومي ونشاطات الأفراد وسلوكهم، إضافة إلى النشاط السياسي، وهو ما قد يجعل الإعلاميين تحت رقابة القوانين الجزائية(سبع، ٢٠٢٠م، ص ٤٣٢-٤٢٩).

دور المسؤولية الجزائية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية:

هناك تفاوت في مدى التزام الصحفيين والإعلاميين عامة بالضوابط القانونية في ممارسة عملهم الصحفي، باعتبارهم يقدمون خدمة إعلامية للمجتمع تتطلب منهم مراعاة مسؤوليتهم الاجتماعية وخدمة قضايا الوطن، نظرًا لأن الصحافة لها مهام اجتماعية لابد أن تقوم بها. وقد أقرت التشريعات العراقية ضرورة مراعاة الصحفي للأسس والمصالح الاجتماعية كالآداب والنظام العام واحترام خصوصيات الناس وحقوقهم.

كفل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٣٨) حرية الصحافة، كما كفلت التشريعات العراقية حق الصحفي في ممارسة عمله والاطلاع على المعلومات والبيانات الرسمية التي لا يشكِّل إفشاؤها ضررًا بالبلاد (السالم & الموسوي، ٢٠١٦م، ص١٧٥). وقد فرضت هذه التشريعات ضوابط لممارسة العمل الصحفي منعًا للفوضى وانتهاك الحقوق والعبث بالمصلحة العامة والخاصة، كما وردت مثلًا في القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١، المادة (٢٠٤). وهذه الضوابط القانونية تعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية في نفوس الصحفيين والإعلاميين. وتشترك هذه الضوابط والمواد القانونية في التأكيد على قيام الصحافة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ما يلي (علي، ٢٠٢٣م، ص٢٦٦):

- احترام الأسس العامة للدولة.
- عدم انتهاك المبادئ العامة للدولة كالتشريعات والسيادة الوطنية والأمن القومي.
- احترام القواعد العامة للمجتمع كالدين الإسلامي وباقي الأديان والمذاهب، والهوية الوطنية التي تشمل الدين واللغة والتاريخ.
- عدم انتهاك حقوق الأفراد وخصوصياتهم.

ومن المعروف أن السب والقذف والتشهير جرائم اجتماعية لأنها تخرق قواعد اجتماعية ثابتة تتعارض معها، لذلك تولت المسؤولية الجزائية الحفاظ على المبادئ الاجتماعية وجرَّمت مثل هذه الأمور في الصحافة. وقد حكمت محكمة التمييز الاتحادية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢، القرار رقم (٩٨٩/الهيئة المدنية/٢٠٢٢) في قضية من قضايا النشر تتعلق بالتعدي على حقوق الأفراد وكرامتهم وخصوصياتهم، حيث جاء في حكمها ما يلي (الشمري، ٢٠١٥م، ص٨٣):

"كل تعدٍّ على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المعتدي مسؤولًا عن التعويض."

وتطبق مثل هذه المسؤولية الجزائية على أي صحفي لم يتخذ ما يكفي من الحذر والحيطة لمنع حدوث الضرر، كما جاء في المادة (٢٣١) من القانون المدني العراقي، نظرًا لقدرة الصحفي على تجنب حصول الضرر للغير ولكنه لم يقم بما يمليه عليه ضميره المهني والاجتماعي (علي، ٢٠٢٣م، ص٦٢٥)

لذلك نصت المادة (٢٠٥) من القانون المدني العراقي على معاقبة الصحفي الذي ينتهك المسؤولية الاجتماعية، ويمس بحقوق الأفراد وخصوصياتهم، حيث جاء فيها:

"كل تعدٍّ على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المعتدي مسؤولًا عن التعويض."

يتضح من هذا أن هذه المسؤولية الجزائية تدفع الصحفي إلى تحري الصدق والموضوعية فيما ينشره، ويبتعد عن إحداث الأضرار بالأفراد وبالمجتمع، والتي منها ما يلي كما جاء في حكم المحكمة وفي المادتين أعلاه (الجابر وآخرون، ٢٠١٤م، ص٩٥).

كما يمكن ملاحظة أن المسؤولية الجزائية ألزمت الصحفي برد اعتبار من أخطأ في حقهم سواء كان هذا الحق عامًا أو خاصًا، حيث أمرته بنشر الرد وتصحيح الخطأ في نفس مكان المنشور الذي يمثل جريمة النشر. واعتبرت التشريعات حق الرد من أهم حقوق الناس والمجتمع على الصحفي، وضرورة قيامه بمسؤوليته الاجتماعية في هذا الشأن، نظرًا لأن هذا يعتبر رادعًا للصحفي أمام المجتمع يجعله حريصًا فيما بعد على تحري الدقة والموضوعية، كما يعتبر إرضاءً لمن أصابه الضرر النفسي والاجتماعي من خلال خطأ وقع فيه الصحفي. ومن ثم هناك أثر كبير للرأي العام تمكنت المسؤولية الجزائية من توظيفه في تعزيز المسؤولية الاجتماعية (سبع، ٢٠٢٠م، ص ٤٣٢-٤٣٣).

الجانب العملي

منهج الدراسة

في إطار السعي لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع التداخل بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية، وتوضيح الروابط بين هتين المسؤوليتين وتأثيرهما على العمل الصحفي.

وخلال ذلك تم استخدام أسلوب المسح بالعينات كونه أكثر الأساليب المرتبطة بالمنهج الوصفي تماشياً مع أهداف الدراسة.

وبذلك يكون البحث الحالي من الدراسات الوصفية القائمة على أسلوب المسح بالعينات.

حدود البحث

الحدود الزمنية: تم إجراء البحث الحالي خلال الفترة الزمنية بين ٢٠٢٥/١/١ لغاية ٢٠٢٥/٣/١م.

الحدود البشرية: تمثلت بجميع الصحفيين العراقيين المسجلين في نقابة الصحفيين العراقيين والبالغ عددهم (٤١٢٢) صحفي.

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الحالية ضمن الحدود الإدارية للعاصمة بغداد.

مجتمع الدراسة والعينة

تكون مجتمع الدراسة الحالي من جميع الصحفيين العراقيين بغض النظر عن الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها إذ تم سحب عينة عشوائية من (٢٠٠) صحفي من ضمن مجتمع الدراسة، كما تم سحب عينة استطلاعية من (٣٠) صحفي بهدف تحري الصدق والثبات، ولم يتم اعتماد العينة الاستطلاعية ضمن المجموع الكلي للعينة.

جدول (١) توزع العينة وفق المتغيرات

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	١٣٨	٦٩
	أنثى	٦٢	٣١
العمر	أقل من ٢٥	١٦	٨
	٢٥-٣٠	٨٢	٤١
	أكثر من ٣٠	٨٢	٤١
الخبرة	من ١ وأقل من ٥ سنوات	١٤	٧

	من ٥ وأقل من ١٠	٣٨	١٩
	١٠ وأقل من ١٥	٦٨	٣٣
	أكثر من ١٥	٨٠	٤٠
المجموع		٢٠٠	١٠٠

أدوات الدراسة

تم اختيار الاستبانة لتمثل أداة الدراسة الحالية وجرى تصميم استبانة من (٢٤) عبارة موزعة على أربع مجالات (طبيعة المسؤوليات- درجة التزام-ماهية التداخلات -التأثيرات المتبادلة)، بحيث بلغ عدد العبارات لكل مجال (٦) عبارات

تم عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية من كليات الإعلام في الجامعات العراقية، واعتماد التعديلات التي اقترحها المحكمين، ثم إعادة عرضها عليهم للمرة الثانية للتأكد من القيام بكافة التعديلات المطلوبة وتقدير الصدق الظاهري، وبينت التعقيبات أن الاستبانة مناسبة لغرض الدراسة، أي أنها تتسم بالصدق الظاهري المطلوب.

كما تم حساب الصدق وفق أسلوب الصدق البنائي وفق الجدول

الجدول (٢) معاملات الارتباط للصدق البنائي

م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط
١	**٠,٧٧٢	٧	**٠,٧٥٩	١٣	**٠,٧١٣	١٩	**٠,٧٢٨
٢	**٠,٧١٩	٨	**٠,٧٧٨	١٤	**٠,٧٢٩	٢٠	**٠,٧٠٠
٣	**٠,٧٠٠	٩	**٠,٧٣١	١٥	**٠,٧١٩	٢١	**٠,٧٤٢
٤	**٠,٨٤٩	١٠	**٠,٧٧٨	١٦	**٠,٧٥١	٢٢	**٠,٧٣٤

٥	**٠,٧٤٣	١١	**٠,٨٨٢	١٧	**٠,٧٥١	٢٣	**٠,٨٠٥
٦	**٠,٧٧٤	١٢	**٠,٨٢٥	١٨	**٠,٧١٩	٢٤	**٠,٧٤٩

يتبين من خلال الجدول أن قيم معاملات الارتباط لقياس الصدق البنائي جميعها دالة إحصائياً عند الافتراضي (٠,٠٥) وبذلك تكون الاستبانة على درجة من الصدق البنائي المقبول إحصائياً.

كما جرى حساب الثبات من خلال تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية، ثم إعادة تطبيقها عليهم للمرة الثانية وحساب قيمة الثبات بالإعادة وفق الجدول

جدول (٣) قيم الثبات بالإعادة

المجال	قيمة الثبات
طبيعة المسؤوليات	٠,٨١
درجة التزام	٠,٨١
ماهية التداخلات	٠,٨٢
التأثيرات المتبادلة	٠,٧٩
الكلي	٠,٨٠

يظهر من الجدول أن قيم معاملات الثبات لمجالات الاستبانة جميعها أكبر من (٠,٦٠) وهو ما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بالثبات.

وتم اعتماد مقياس ليكار الثلاثي (موافق- محايد- غير محايد) للاستجابة عن عبارات الاستبانة والدرجات (أقل من ١,٦٦- من ١,٦٦ وأقل من ٢,٣٢- أكبر من ٢,٣٢) تقابل التقديرات (مرتفعة- متوسطة- منخفضة) على التوالي.

تحليل النتائج

المعطيات الخاصة بالتساؤل الأول: ما طبيعة المسؤوليات الجزائية التي تحدد الممارسات الإعلامية العر اقية وفق تقديرات الصحفيين العر اقيين؟

بقصد الإجابة عن هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات الخاصة بطبيعة المسؤوليات الجزائية وفق الآتي:

الجدول (٤) يجيب عن التساؤل الفرعي الأول

م	العبارة	المتوسط	التقدير	الترتيب
١	قوانين جرائم النشر تؤثر على حرية الصحافة.	٢,٦١	مرتفع	٥
٢	تهدف المسؤولية الجزائية الى ضبط العمل الصحفي وحمايته من الفوضوية.	٢,٢٣	متوسط	٦
٣	هناك تعارض بين قوانين جرائم النشر والتشريعات الإعلامية.	٢,٧٥	مرتفع	٤
٤	هناك تأثير سلبي لقوانين ما قبل ٢٠٠٣ على حرية العمل الصحفي.	٢,٨٨	مرتفع	١
٥	تبرئة الصحفيين في العراق لها تأثير على العمل الصحفي.	٢,٨٦	مرتفع	٢
٦	الإدانة القانونية للصحفيين في العراق تؤثر على العمل الصحفي.	٢,٨٣	مرتفع	٣
طبيعة المسؤولية الجزائية		٢,٦٩	مرتفع	

يتبين من خلال الجدول أن متوسطات إجابات الصحفيين العراقيين عن العبارات الخاصة بمجال طبيعة المسؤولية الجزائية تراوحت بين (٢,٢٣- ٢,٨٨) بدرجات تقدير بين المتوسطة والمرتفعة، كما يظهر أن إجابات المبحوثين عن مجال طبيعة المسؤولية الجزائية الكلي بلغ متوسطها (٢,٦٩) ودرجة تقدير عالية.

كما يظهر أن عبارة هناك تأثير سلبي لقوانين ما قبل ٢٠٠٣ على حرية العمل الصحفي هي الأكثر تقديراً من بين عبارات مجال طبيعة المسؤولية الجزائية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٨) ودرجة تقدير مرتفعة

ويدل ذلك وفق ما يرى الباحث على أن التشريعات الجزائية المعتمدة في ضبط الإعلام العراقي حالياً مازالت متأثرة بالقوانين القديمة التي كانت معتمدة في العراق، وهو ما يستدعي الحاجة لإعادة النظر فيها

المعطيات الخاصة بالتساؤل الثاني: ما درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع العراقي؟

بقصد الإجابة عن هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات الخاصة بدرجة الالتزام وفق الآتي:

الجدول (٥) يجيب عن التساؤل الفرعي الثاني

م	العبارة	المتوسط	التقدير	الترتيب
١	تلتزم وسائل الإعلام بشكل انتقائي	٢,٧٩	مرتفع	١
٢	تلتزم وسائل الإعلام بكافة المسؤوليات الاجتماعية	١,٨٧	متوسط	٦
٣	تلتزم وسائل الإعلام بالمسؤوليات التي تعود عليها بالفائدة	٢,٧٦	مرتفع	٢
٤	تلتزم بالمسؤوليات الاجتماعية بشكلٍ كبير	٢,٠٢	متوسط	٤
٥	لا يوجد التزام	٢,٠٠	متوسط	٥
٦	تلتزم بالمسؤوليات التي تبرز الوسيلة وتعززها	٢,٦١	مرتفع	٣
طبيعة المسؤولية الجزائية		٢,٣٤	مرتفع	

يتبين من خلال الجدول أن متوسطات إجابات الصحفيين العراقيين عن العبارات الخاصة بمجال بدرجة الالتزام الاجتماعية تراوحت بين (١,٨٧- ٢,٧٦) بدرجات تقدير بين المتوسطة والمرتفعة، كما يظهر أن إجابات المبحوثين عن مجال طبيعة المسؤولية الجزائية الكلي بلغ متوسطها (٢,٣٤) ودرجة تقدير عالية، ومع الأخذ بالاعتبار أن معظم عبارات المجال كانت سلبية تكون درجة التقدير العالية مؤشر على ضعف الالتزام.

كما يظهر أن عبارة تلتزم وسائل الإعلام بالمسؤوليات التي تعود عليها بالفائدة هي الأكثر تقديراً من بين عبارات مجال طبيعة المسؤولية الجزائية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٦) ودرجة تقدير مرتفعة.

ويمكن تفسير ذلك بطبيعة نظام المحاصصة السياسية المعتمد في العراق منذ ٢٠٠٣ وهو ما يجعل التداخلات السياسية والضغوطات على وسائل الإعلام تتم وفق مصالح القوى والأحزاب السياسية، وهو ما يجعل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية انتقائياً.

المعطيات الخاصة بالتساؤل الثالث: ما التداخلات بين الممارسات الجزائية والممارسات الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية؟

بقصد الإجابة عن هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات الخاصة بالتداخلات وفق الآتي:

الجدول (٦) يجيب عن التساؤل الفرعي الثالث

م	العبارة	المتوسط	التقدير	الترتيب
١	هناك تأثير للمسؤولية الجزائية على مسؤولية الصحفي الاجتماعية	٢,٥٤	مرتفع	٢
٢	يجب أن تكون المسؤولية الجزائية متناسبة مع حجم الجريمة الصحفية.	٢,٧٩	مرتفع	١
٣	عدم تأثير المسؤولية الجزائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية للصحفي.	١,٥٤	منخفض	٦
٤	هناك علاقة بين المسؤولية الجزائية ومراعاة الصحفي لمصالح الأفراد والمجتمع.	٢,٤٦	مرتفع	٥
٥	المسؤولية الجزائية لها تأثير إيجابي في زيادة حرص الصحفي على احترام حرمات الناس وخصوصياتهم	٢,٥١	مرتفع	٣
٦	توجد علاقة إيجابية بين المسؤولية الجزائية وعدم إضرار الصحفي بمؤسسات الدولة	٢,٣٨	مرتفع	٤
طبيعة التداخلات		٢,٣٤	مرتفع	

يتبين من خلال الجدول أن متوسطات إجابات الصحفيين العراقيين عن العبارات الخاصة بمجال التداخلات بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية تراوحت بين (١,٥٤- ٢,٧٩) بدرجات تقدير بين المنخفضة والمرتفعة، كما يظهر أن إجابات المبحوثين عن مجال تداخل لمسؤولية الجزائية مع نظيرتها الاجتماعية الكلي بلغ متوسطها (٢,٣٤) ودرجة تقدير عالية.

كما يظهر أن عبارة يجب أن تكون المسؤولية الجزائية متناسبة مع حجم الجريمة الصحفية هي الأكثر تقديراً من بين عبارات مجال طبيعة المسؤولية الجزائية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٩) ودرجة تقدير مرتفعة.

ويمكن تفسير ذلك بكون العمل الإعلامي هو جزء من النشاط العام في المجتمع، وهو بذلك يخضع للقوانين والأنظمة التي تحدد عمله، الأمر الذي يجعل الفصل بين المسؤولية الاجتماعية والجزائية أمراً متعذرا

المعطيات الخاصة بالتساؤل الرابع: ما التأثيرات المتبادلة بين المسؤوليات الجزائية والمسؤوليات الاجتماعية للأداء الإعلامي العراقي؟

بقصد الإجابة عن هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات الخاصة بالتأثيرات المتبادلة وفق الآتي

الجدول (٧) يجيب عن التساؤل الفرعي الرابع

م	العبارة	المتوسط	التقدير	الترتيب
١	تؤثر المسؤولية الجزائية على الممارسة الصحفية بشكل عام	٢,٦٤	مرتفع	٣
٢	تقلل المسؤولية الاجتماعية الحاجة إلى المسؤولية الجزائية	٢,٦٦	مرتفع	١
٣	العلاقة بين المسؤوليتين تبادلية	٢,٦٦	مرتفع	١
٤	لا تتأثر المسؤولية الجزائية بالمسؤولية الاجتماعية	١,١٣	منخفض	٦
٥	لا تتأثر المسؤولية الاجتماعية بالمسؤولية الجزائية	١,٤١	منخفض	٥
٦	تعزز المسؤولية الجنائية نظيرتها الاجتماعية	٢,٦١	مرتفع	٤
طبيعة التأثيرات المتبادلة		٢,١٨	متوسطة	

يتبين من خلال الجدول أن متوسطات إجابات الصحفيين العراقيين عن العبارات الخاصة بمجال التأثيرات المتبادلة بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية تراوحت بين (١,١٣- ٢,٦٦) بدرجات تقدير بين المنخفضة والمرتفعة، كما يظهر أن إجابات المبحوثين عن مجال تبادل التأثيرات بين المسؤولية الجزائية مع نظيرتها الاجتماعية الكلي بلغ متوسطها (٢,١٨) ودرجة تقدير متوسطة.

كما يظهر أن عبارة تقلل المسؤولية الاجتماعية الحاجة إلى المسؤولية الجزائية وعبارة العلاقة بين المسؤوليتين تبادلية، هما الأكثر تقديراً من بين عبارات مجال طبيعة المسؤولية الجزائية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٦) ودرجة تقدير مرتفعة

ويفسر ذلك بكون الفصل بين المسؤوليتين الجزائية والاجتماعية لا يتم بالشكل المطلوب، حيث تضغط كل منهما على العمل الصحفي في العراق.

استنتاجات الدراسة

توصلت الدراسة إلى:

- إن التأثير سلبي لقوانين ما قبل ٢٠٠٣ على حرية العمل الصحفي يرجع إلى عدم صياغة قوانين متكاملة تنظم العمل الإعلامي في العراق.
- إن المسؤولية الجزائية تعتبر من العوامل الضاغطة على عمل الصحفيين العراقيين والتي تحد من قدرتهم على ممارسة العمل الصحفي بحرية
- إن التركيب المجتمعي والسياسي العراقي السائد بعد ٢٠٠٣ يجعل الالتزام بالمصالح الخاصة مقدماً على الالتزام الاجتماعي لوسائل الإعلام
- يتعلق التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية بدرجة ما يعود به هذا الالتزام من فوائد على الوسيلة ذاتها.
- تفترض الممارسة الصحيحة وجود تناسب افتراضي بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية الاجتماعية.
- يقدر المبحوثين وجود تداخلات بين المسؤولية الجزائية والاجتماعية بدرجة مرتفعة.
- يوجد تأثير بدرجة متوسطة بين الالتزام بالمسؤولية الجزائية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية.
- تقلل المسؤولية الاجتماعية الحاجة إلى المسؤولية الجزائية، كما أن العلاقة بين المسؤوليتين تبادلية.

مقترحات الدراسة

- العمل على تطوير القوانين والتشريعات العراقية الناظمة لعمل الإعلام العراقي.
- السعي لأن تكون المسؤولية الجزائية متوافقةً مع مقدار التجاوز المرتكب من قبل الصحفيين.
- تحصين الصحفيين بالتشريعات الجزائية التي تجعلهم قادرين على أداء مسؤوليتهم الاجتماعية بدرجةٍ كبيرة.

المراجع

١. بدوي، أحمد زكي (٢٠٠٩). معجم العلوم الاجتماعية، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

٢. الجابر، ضياء عبدالله، و دحام، خالد خضير، و سعود، عادل كاظم (٢٠١٤). أحكام المسؤولية الجزائية عن جرائم الصحافة في القانون العراقي: دراسة مقارنة، مجلة رسالة الحقوق، س٦، ع١، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق.

٣. جابر، علي سليم (٢٠١٦): نظريات الإعلام، دار أنس للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

٤. السالم، حمدان خضر، والموسوي، خضير عباس (٢٠١٦): مستويات مصداقية الصحافة في إطار النموذج البنائي للمصداقية، مجلة الباحث الإعلامي، المجلد ٨، العدد٣١، العراق

٥. سبع، نجاح إبراهيم (٢٠٢٠). جريمة الامتناع عن نشر الرد او التصحيح في القانون العراقي والمصري، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٩(١)، جامعة ديالي، العراق.

٦. الربيعي، بيداء سعدون مشكل، و السراج، شكرية كوكز. ٢٠١٧. "قضايا المحاكمات الإعلامية في العراق بعد ٢٠٠٣م (بحث مستل من رسالة ماجستير)". الباحث الإعلامي ٩ (٣٨): ١٥٥-٧٢. https://doi.org/10.33282/abaa.v9i38.92.

٧. الشاوي، سلطان، والوريكات، محمد (٢٠١١). المبادئ العامة في قانون العقوبات، دار وائل، عمان.

٨. الشمري، رشيد حسين. ٢٠١٥. "التشريعات القانونية وحرية التعبير مقاربة تاريخية". الباحث الإعلامي ٧ (٢٨): ٧٦-٨٨. https://doi.org/10.33282/abaa.v7i28.199.

٩. علي، ازهار فائق عبد (٢٠٢٣). الجزاء المترتب على مخالفة الصحفي لالتزاماته المهنية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع٧٢، ٦٢١-٦٤٨.

١٠. فرعون، وليد سليمان (٢٠١٧): الإعلام المصري بين الحرية والمسؤولية، مركز الأهرام للدراسات الإعلامية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.

١١. اللافي، عبد الغفار (٢٠١٧): مقدمة في علوم الصحافة، منشورات جامعة دمشق، سورية.

١٢. محملجي، تركي أحمد (٢٠١٢): مدخل إلى الصحافة المنطلقات والنظريات المفسرة، دار طلاس للطباعة والنشر، دمشق، سورية.

13. Block, E. (2023). "Social Responsibility" as a Weapon? Public Service Journalism as Private Media's Main CSR Tool in Chavista Venezuela. In CSR Communication in the Media: Media Management on Sustainability at a Global Level (pp. 179-196). Cham: Springer International Publishing.

14. Zhou, J. (2016): The Social Contract of Chinese Media, Journal of South China University, Vol. 15, No. 27, Shanghai.